

الحديث السابع

عَنْ أَبِي رُقَيْةٍ تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»^(١) رواه مسلم.

الشرح

قوله: «عَنْ أَبِي رُقَيْةٍ» هذه كنية بأنثى، والغالب أن الكنية تكون بذكر، لكن قد تكون بأنثى لا سيما إذا اشتهر، وقد تكون بغير الإنسان كأبي هريرة مثلاً، فأبو هريرة رضي الله عنه اشتهر بهذه الكنية من أجل أنه كان معه هرة ألفها وألفته فكنتي أبا هريرة.

«الدِّينُ النَّصِيحَةُ» الدين: مبتدأ والنصيحة خبر، وكلُّ من المبتدأ والخبر معرفة. وعلماء البلاغة يقولون: إذا كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة كان ذلك من طرق الحصر.

فقوله: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» مثل قوله: ما الدين إلا النصيحة، فإذا كان طرفاً الجملة معرفتين كان ذلك من باب الحصر.

وقوله: «الدِّينُ» يعني بذلك دين العمل، لأن الدين ينقسم إلى قسمين: دين عمل ودين جزاء. فقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]

(١) سبق تخريجه صفحة (٩٤).

المراد به: دين الجزاء، وقوله تعالى: ﴿ وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]
المراد به: دين العمل.

وقوله هنا: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» المراد به دين العمل، والنصيحة بمعنى
إخلاص الشيء.

وأبهم النبي ﷺ لمن تكون النصيحة من أجل أن يستفهم الصحابة رضي
الله عنهم عن ذلك، لأن وقوع الشيء مجملاً ثم مفصلاً من أسباب رسوخ
العلم، لأنه إذا أتى مجملاً تطلعت النفس إلى بيان هذا المجمل، فيأتي البيان
والنفس متطلعة إلى ذلك متشوقة له، فيرسخ في الذهن أكثر مما لو جاء البيان
من أول مرة.

وفي بعض ألفاظه: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ثلاثاً يعني قالها ثلاثاً «الدِّينُ
النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ»

«قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ
الْمُسْلِمِينَ، وَعَاقِبَتِهِمْ»

* النصيحة لله تتضمن أمرين:

الأول: إخلاص العبادة له.

الثاني: الشهادة له بالوحدانية في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته.

* والنصيحة لكتابه تتضمن أموراً منها:

الأول: الذب عنه، بأن يذب الإنسان عنه تحريف المبطلين، ويبيِّن

بطلان تحريف من حرّف.

الثاني: تصديق خبره تصديقاً جازماً لا مرية فيه، فلو كذب خبراً من أخبار الكتاب لم يكن ناصحاً، ومن شك فيه وتردد لم يكن ناصحاً.

الثالث: امثال أوامره، فما ورد في كتاب الله من أمر فامثله، فإن لم تمتثل لم تكن ناصحاً له.

الرابع: اجتناب ما نهى عنه، فإن لم تفعل لم تكن ناصحاً له.

الخامس: أن تؤمن بأن ما تضمنه من الأحكام هو خير الأحكام، وأنه لا حكم أحسن من أحكام القرآن الكريم.

السادس: أن تؤمن بأن هذا القرآن كلام الله عز وجل حروفه ومعناه، تكلم به حقيقة وتلقاه جبريل من الله عز وجل ونزل به على قلب النبي ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين.

* والنصيحة لرسوله ﷺ تكون بأمور منها:

الأول: تجريد المتابعة له، وأن لا تتبع غيره، لقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

الثاني: الإيمان بأنه رسول الله حقاً، لم يكذب، ولم يكذب، فهو رسول صادق مصدوق.

الثالث: أن تؤمن بكل ما أخبر به من الأخبار الماضية والحاضرة والمستقبلية.

الرابع: أن تمتثل أمره.

الخامس: أن تتجنب نهيه.

السادس: أن تذبّ عن شريعته .

السابع: أن تعتقد أن ما جاء عن رسول الله ﷺ فهو كما جاء عن الله تعالى في لزوم العمل به، لأن ما ثبت في السنة فهو كالذي جاء في القرآن . قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] .

الثامن: نصره النبي ﷺ إن كان حياً فمعه وإلى جانبه، وإن كان ميتاً فنصره سنته ﷺ .

«وَالْأُئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ» أئمة جمع إمام، والإمام: القدوة كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠] أي قدوة، ومنه قول عباد الرحمن: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] .

وأئمة المسلمين صنفان من الناس:

الأول: العلماء، والمراد بهم العلماء الربانيون الذين ورثوا النبي ﷺ علماً وعبادة وأخلاقاً ودعوة، وهؤلاء هم أولو الأمر حقيقة، لأن هؤلاء يباشرون العامة، ويباشرون الأمراء، ويبينون دين الله ويدعون إليه .

الصنف الثاني من أئمة المسلمين: الأمراء المنفذون لشريعة الله، ولهذا نقول: العلماء مبينون، والأمراء منفذون يجب عليهم أن ينفذوا شريعة الله عز وجل في أنفسهم وفي عباد الله .

* والنصيحة للعلماء تكون بأمر منها:

الأول: محبتهم، لأنك إذا لم تحب أحداً فإنك لن تتأسى به .

الثاني: معونتهم ومساعدتهم في بيان الحق، فتنشر كتبهم بالوسائل الإعلامية المتنوعة التي تختلف في كل زمان ومكان.

الثالث: الذبّ عن أعراضهم، وإذا نسب إلى أحد من العلماء الربانيين شيء يُستنكر فعليك أن تتخذ هذه المراحل:

المرحلة الأولى: أن تثبت من نسبه إليه، فكم من أشياء نسبت إلى عالم وهي كذب، فلا بد أن تتأكد، فإذا تأكدت من نسبة الكلام إليه فانتقل إلى المرحلة الثانية وهي:

أن تتأمل هل هذا محل انتقاد أم لا؟ لأنه قد يبدو للإنسان في أول وهلة أن القول منتقد، وعند التأمل يرى أنه حق، فلا بد أن تتأمل حتى تنظر هل هو منتقد أو لا؟

المرحلة الثالثة: إذا تبين أنه ليس بمنتقد فالواجب أن تذبّ عنه وتشر هذا بين الناس، وتبين أن ما قاله هذا العالم حق وإن خالف ما عليه الناس.

المرحلة الرابعة: إذا تبين لك حسب رأيك أن ما نسب إلى العالم وصحت نسبه إليه ليس بحق، فالواجب أن تتصل بهذا العالم بأدب ووقار، وتقول: سمعت عنك كذا وكذا، وأحب أن تُبين لي وجه ذلك، لأنك أعلم مني، فإذا بين لك هذا فلك حق المناقشة، لكن بأدب وتعظيم له بحسب مكانته وبحسب ما يليق به.

أما ما يفعله بعض الجهلة الذين يأتون إلى العالم الذي رأى بخلاف ما يرون، يأتون إليه بعنف وشدة، وربما نفضوا أيديهم في وجه العالم، وقالوا له: ما هذا القول الذي أحدثته؟ ما هذا القول المنكر؟ وأنت لا تخاف الله،

وبعد التأمل تجد العالم موافقاً للحديث وهم المخالفون له، وغالب ما يؤتى هؤلاء من إعجابهم بأنفسهم، وظنهم أنهم هم أهل السنة وأنهم هم الذين على طريق السلف، وهم أبعد ما يكون عن طريق السلف وعن السنة.

فالإنسان إذا أعجب بنفسه - نسال الله السلامة - رأى غيره كالذر، فاحذر هذا.

الأمر الرابع من النصيحة للعلماء: أنك إذا رأيت منهم خطأ فلا تسكت

وتقول: هذا أعلم مني، بل تناقش بأدب واحترام، لأنه أحياناً يخفى على الإنسان الحكم فينبهه من هو دونه في العلم فيتنبه وهذا من النصيحة للعلماء.

الخامس: أن تدلهم على خير ما يكون في دعوة الناس، فإذا رأيت هذا

العالم محبباً لنشر العلم ويتكلم في كل مكان وترى الناس يتناقضونه ويقولون هذا أثقل علينا، كلما جلسنا قام يحدث، فمن النصيحة لهذا العالم أن تشير عليه أن لا يتكلم إلا فيما يناسب المقام، لا تقل: إني إذا قلت ذلك منعت من نشر العلم، بل هذا في الواقع من حفظ العلم، لأن الناس إذا ملوا سئموا من العالم ومن حديثه.

ولهذا كان النبي ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة - يعني لا يكثر الوعظ

عليهم مع أن كلامه ﷺ محبوب إلى النفوس - خشية السامة^(١)، والإنسان يجب أن يكون مع الناس كالراعي يختار ما هو أنفع وأجدى.

* والنصيحة للأمرء تكون بأمر منها:

أولاً: اعتقاد إمامتهم وإمرتهم، فمن لم يعتقد أنهم أمرء فإنه لم ينصح

لهم، لأنه إذا لم يعتقد أنهم أمرء فلن يمثل أمرهم ولن ينتهي عما نهوا عنه، فلا بد أن تعتقد أنه إمام أو أنه أمير، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما كان النبي... (٦٨).

جاهلية، ومن تولى أمر المسلمين ولو بالغلبة فهو إمام، سواء كان من قريش أو غير قريش.

ثانياً: نشر محاسنهم في الرعية، لأن ذلك يؤدي إلى محبة الناس لهم، وإذا أحبهم الناس سهل انقيادهم لأوامرهم.

وهذا عكس ما يفعله بعض الناس حيث ينشر المعايب ويخفي الحسنات، فإن هذا جورٌ وظلم.

فمثلاً يذكر خصلة واحدة مما يُعيب به على الأمراء وينسى خصلاً كثيرة مما قاموا به من الخير، وهذا هو الجور بعينه.

ثالثاً: امتثال ما أمروا به وما نهوا عنه، إلا إذا كان في معصية الله عز وجل لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وامتثال طاعتهم عبادة وليست مجرد سياسة، بدليل أن الله تعالى أمر بها فقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فجعل ذلك من مأموراته عز وجل، وما أمر الله تعالى به فهو عبادة.

ولا يشترط في طاعتهم ألا يعصوا الله في أنفسهم، فأطعهم فيما أمروا به وإن عصوا الله، لأنك مأمور بطاعتهم وإن عصوا الله في أنفسهم.

رابعاً: ستر معاييبهم ما أمكن، وجه هذا: أنه ليس من النصيحة أن تقوم بنشر معاييبهم، لما في ذلك من ملء القلوب غيظاً وحقداً وحنقاً على ولاية الأمور، وإذا امتلأت القلوب من ذلك حصل التمرد وربما يحصل الخروج على الأمراء فيحصل بذلك من الشر والفساد ما الله به عليم.

وليس معنى قولنا: ستر المعايب أن نسكت عن المعايب، بل ننصح

الأمير مباشرة إن تمكنا، وإلا فبواسطة من يتصل به من العلماء وأهل الفضل .
ولهذا أنكر أسامة بن زيد رضي الله عنه على قوم يقولون : أنت لم تفعل ولم تقل
لفلان ولفلان يعنون الخليفة، فقال كلاماً معناه : (أتريدون أن أحدثكم بكل ما
أحدثت به الخليفة) فهذا لا يمكن .

فلا يمكن للإنسان أن يحدث بكل ما قال للأمير، لأنه إذا حدث بهذا فإما
أن يكون الأمير نفذ ما قال، فيقول الناس : الأمير خضع وذل، وإما أن لا ينفذ
فيقول الناس : عصى وتمرد .

ولذلك من الحكمة إذا نصحت ولاية الأمور أن لا تبين ذلك للناس، لأن
في ذلك ضرراً عظيماً .

خامساً: عدم الخروج عليهم، وعدم المنايذة لهم، ولم يرخص النبي
ﷺ في منايذتهم إلا كما قال :

«أَنْ تَرَوْا» أي رؤية عين، أو رؤية علم متيقنة .

«كُفْرًا بَوَاحًا» أي واضحاً بيناً .

«عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنْ اللَّهِ بُرْهَانٌ»^(١) أي دليل قاطع .

ثم إذا جاز الخروج عليهم بهذه الشروط فهل يعني ذلك أنه يجب أن
يُخرج عليهم؟ لأن هناك فرقاً بين جواز الخروج، وبين وجوب الخروج .

الجواب : لا نخرج حتى ولو رأينا كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ : «سُتْرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تَنْكُرُونَهَا»،
(٦٦٤٧)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها
في المعصية، (١٧٠٩)، (٤٢) .

إلا حيث يكون الخروج مصلحة، وليس من المصلحة أن تقوم فئة قليلة سلاحها قليل في وجه دولة بقوتها وسلاحها، لأن هذا يترتب عليه إراقة الدماء واستحلال الحرام دون ارتفاع المحذور الذي انتقدوا به الأمراء، كما هو مشاهد من عهد خروج الخوارج في زمن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، حيث يحصل من الشر والمفاسد ما لا يعلمه إلا ربُّ العباد.

لكن بعض الناس تتوقد نار الغيرة في قلوبهم ثم يحدثون ما لا تحمد عقباه، وهذا غلط عظيم.

ثم إننا نقول: ما ميزان الكفر؟ فقد يرى البعض هذا كفراً والبعض لا يراه كفراً، ولهذا قيد النبي ﷺ ذلك بقوله «كُفْرًا بَوَاحًا» ليس فيه احتمال، كما لو رأيته يسجد للصنم، أو سمعته يسب الله، أو رسوله أو ما أشبه ذلك.

قال: «وَعَامَّتِهِمْ» أي عوام المسلمين، والنصح لعامة المسلمين بأن تبدي لهم المحبة، وبشاشة الوجه، وإلقاء السلام، والنصيحة، والمساعدة، وغير ذلك مما هو جالب للمصالح دافع للمفاسد.

واعلم أن خطابك للواحد من العامة ليس كخطابك للواحد من الأمراء، وأن خطابك للمعاند ليس كخطابك للجاهل، فلكل مقام مقال، فانصح لعامة المسلمين ما استطعت.

وبهذا نعرف أن هذا الحديث على اختصاره جامع لمصالح الدنيا والآخرة.

* من فوائد الحديث:

١- أهمية النصيحة في هذه المواضع، وجه ذلك: أن النبي ﷺ جعلها الدين، فقال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ».

٢- حسن تعليم الرسول ﷺ حيث يذكر الشيء مجملاً ثم يفصّله ، لقوله :
«الدِّينُ النَّصِيحَةُ» .

٣- حرص الصحابة - رضي الله عنهم - على العلم ، وأنهم لم يدعوا شيئاً يحتاج الناس إلى فهمه إلا سألوا عنه ، ومن ذلك (لما ذكر النبي ﷺ أن الدجال يمكث في الأرض أربعين يوماً ، اليوم الأول كسنة قالوا يا رسول الله : هذا اليوم الذي كسنة تكفينا فيه صلاة يوم؟) ^(١) فسألوا ، ويتفرع على هذا : أن ما لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم من أمور الدين فلا نسأل عنه لاسيما فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته ، ولهذا عد الإمام مالك - رحمه الله - من سأل عن كيفية الاستواء ، مبتدعاً ، لأنه ابتدع سؤالاً لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم .

٤- البداية بالأهم فالأهم ، حيث بدأ النبي ﷺ بالنصيحة لله ، ثم للكتاب ، ثم للرسول ﷺ ثم لأئمة المسلمين ، ثم عامتهم .

وإنما قدم الكتاب على الرسول لأن الكتاب يبقى ، والرسول يموت ، على أن النصيحة للكتاب وللرسول متلازمتان ، فإذا نصح للكتاب نصح للرسول ، وإذا نصح للرسول نصح للكتاب .

٥- وجوب النصيحة لأئمة المسلمين ، وذلك بما ذكرناه من الوجوه بالنسبة للأمرء ، وبالنسبة للعلماء .

٦- الإشارة إلى أن المجتمع الإسلامي لا بد له من إمام ، والإمامة قد تكون عامة ، وقد تكون خاصة .

(١) أخرجه مسلم ، كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، (٢٩٣٧) ، (١١٠) .

فإمام المسجد إمام في مسجده، ولهذا قال أهل العلم: لا يجوز أن تقام الجماعة التي لها إمام راتب بدون إذن الإمام الراتب، لأن ذلك عدوان على حقه. ولهذا أمر النبي ﷺ المسافرين إذا كانوا ثلاثة أن يؤمروا أحدهم^(١) لئلا يكون أمرهم فوضى.

وهذا الأمير الذي يؤمرونه تجب طاعته فيما يتعلق بأحكام السفر، لأنهم جعلوه أميراً، فإذا تأمر على قومه في السفر وقال: يا فلان قم أصلح كذا، وهو يتعلق بالسفر وجب عليه أن يطيع، وإلا فلا فائدة في الإمرة.

أما لو قال الأمير لأحد رفقائه: يا فلان قدم لي نعالِي، فلا يلزمه أن يطيع، لأنهم جعلوه أميراً فيما يتعلق بأمر السفر، وهذا لا يتعلق بأمر السفر. ولو قال لأحدهم: يا فلان جهّز لنا الغداء، فإنه يلزمه لأن هذا يتعلق بالسفر. ولو قال لهم: الآن نزل في هذا المكان حتى يبرد الوقت فإنه يلزمهم، وهكذا، وعليه فلا بد للأمة الإسلامية من إمام. والله الموفق.

* * *

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون (٢٦٠٨).

الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(١) رواه البخاري ومسلم.

الشرح

«أَمَرْتُ» بالبناء لما لم يسم فاعله، لأن الفاعل معلوم وهو الله عز وجل، وإبهام المعلوم سائغ لغة واستعمالاً سواء: في الأمور الكونية، أو في الأمور الشرعية.

- في الأمور الكونية: قال الله عز وجل: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] والخالق هو الله عز وجل.

- وفي الأمور الشرعية: كهذا الحديث: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ» وكقوله

ﷺ: «أَمَرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، (٢٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقيموا الصلاة، (٢٢)، (٣٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب السجود على سبعة أعضاء، (٨٠٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، (٤٩٠)، (٢٣٠).

وقوله: «أمرتُ» أي أمرني ربي .

والأمرُ: طلب الفعل على وجه الاستعلاء، أي أن الأمر أو طالب الفعل يرى أنه في منزلة فوق منزلة المأمور، لأنه لو أمر من يساويه سمي إلتماساً، ولو طلب ممن فوِّقه سمي دعاءً وسؤالاً .

وقوله: «أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ» هذا المأمور به .

والمقاتلة غير القتل .

- فالمقاتلة: أن يسعى في جهاد الأعداء حتى تكون كلمة الله هي العليا .

- والقتل: أن يقتل شخصاً بعينه، ولهذا نقول: ليس كل مَنْ جازت

مقاتلته جاز قتله، فالقتل أضيّق ولا يجوز إلا بشروط معروفة، والمقاتلة أوسع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتِلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [العنبر: ٩] فالأمر بقتالها وهي مؤمنة لا يُحِلُّ قتلها ولا يبيحُ دمها لكن من أجل الإصلاح .

ولذلك أمرت الأمة أن توافق الإمام في قتال أهل البغي الذين يخرجون

على الإمام بشبهة، قالوا: فإذا قرر الإمام أن يقاتلهم وجب على الرعية طاعته وموافقته دفاعاً للشر والفساد، وهنا نقاتل مسلمين لأجل إقامة العدل وإزالة الفوضى . وقاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة ولكن لا يقتلهم، بل قاتلهم حتى يدعنوا للحق .

«حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (حتى) هل هي للتعليل بمعنى أن أقاتل

ليشهدوا، أو هي للغاية بمعنى أقاتلهم إلى أن يشهدوا؟

والجواب: هي تحتل أن تكون للتعليل ولكن الثاني أظهر، يعني أقاتلهم إلى أن يشهدوا.

و(حتى) تأتي للتعليل وتأتي للغاية، فقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] فهذه للغاية ولا تصح للتعليل، لأن بقاءهم عاكفين على العجل لا يستلزم حضور موسى عليه السلام.

وقوله عز وجل عن المنافقين: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧] فحتى هنا للتعليل، يعني لا تنفقوا لأجل أن ينفضوا عن رسول الله، وليس المعنى لا تنفقوا حتى ينفضوا، فإذا انفضوا أنفقوا.

وقوله: «حَتَّىٰ يَشْهَدُوا» أي حتى يشهدوا بألسنتهم وبقلوبهم، لكن من شهد بلسانه عَصِمَ دمه وماله، وقلبه إلى الله عز وجل.

وقوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي لا معبود حق إلا الله عز وجل، فهو الذي عبادته حق، وما سواه فعبادته باطلة.

«وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» محمد: هو ابن عبد الله، وأبرز اسمه ولم يقل: وأني رسول الله للتفخيم والتعظيم. ورسول الله: يعني مرسله.

«وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ» أي يفعلوها قائمة وقوية على ما جاءت به الشريعة. والصلاة هنا عامة، لكن المراد بها الخاص، وهي الصلوات الخمس، ولهذا لو تركوا النوافل فلا يقاتلون.

«وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» أي يعطوها مستحقها. والزكاة: هي النصيب المفروض في الأموال الزكوية. ففي الذهب مثلاً والفضة وعروض التجارة: ربع العشر، أي واحد من أربعين. وفيما يخرج من الأرض مما فيه الزكاة: نصف العشر إذا

كان يسقى بمؤونة، والعشر كاملاً إذا كان يسقى بلا مؤونة. وفي الماشية: كما هو في السنة.

«فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ» أي شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة.

«عَصَمُوا» أي منعوا.

«مِنِّي دِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ» أي فلا يحل أن أقاتلهم وأستبيح دماءهم، ولا أن أغنم أموالهم، لأنهم دخلوا في الإسلام.

«إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» هذا استثناء لكنه استثناء عام، يعني: إلا أن تباح دماؤهم وأموالهم بحق الإسلام، مثل: زنا الثيب، والقصاص وما أشبه ذلك، يعني: إلا بحق يوجبه الإسلام.

«وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» أي محاسبتهم على الأعمال على الله تعالى، أما النبي ﷺ فليس عليه إلا البلاغ.

فهذا الحديث أصل وقاعدة في جواز مقاتلة الناس، وأنه لا يجوز مقاتلتهم إلا بهذا السبب.

* من فوائد هذا الحديث:

١- أن النبي ﷺ عبد مأمور يوجه إليه الأمر كما يوجه إلى غيره لقوله:

«أَمَرْتُ».

٢- جواز إبهام المعلوم إذا كان المخاطب يعلمه لقوله: «أَمَرْتُ» فأبهم

الآمر لأن المخاطب يعلم ذلك.

٣- وجوب مقاتلة الناس حتى يقوموا بهذه الأعمال .

فإذا قال قائل : لماذا لا يكون الأمر للاستحباب؟

والجواب : لا يكون للاستحباب، لأن هذا فيه استباحة محرّم، واستباحة المحرّم لا تكون إلا لإقامة واجب .

ولهذا استدل بعض الفقهاء - رحمهم الله - على وجوب الختان بأن الختان قطع شيء من الإنسان محترم، والأصل التحريم فلا يجوز قطع أي عضو أو جلدة من بدنك، فلما استبيح هذا القطع دلّ على وجوب الختان، إذ لا يستباح المحرّم إلا لأداء واجب وعلى هذا فنقول : الأمر هنا للوجوب .

٤ - فرضية الجهاد : الجهاد قد يكون فرض كفاية، وقد يكون فرض عين، ولا يمكن أن يكون فرض عين على جميع الناس لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَنْفِقَهُوا ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي القاعدون ﴿ فِي الَّذِينَ وَلِيْنَا دِيَارَهُمْ وَإِلَيْهِ لَأَرْجِعُونَهَا إِن يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ جُحُوشًا لَيُفَكِّنَنَّ لَهُمْ فِئَةً بِأَعْيُنِنَا قَدْ خَلَفْنَا مُبِينًا ﴾ [التوبة: ١٢٢] .

٥ - وجوب شهادة أن لا إله إلا الله بالقلب واللسان، فإن أباها بلسانه ولا ندري عما في قلبه أخذنا بظاهره ووكلنا سريره إلى الله عز وجل ووجب الكفّ عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك، ولا يجوز أن نتهمه ونقول : هذا الرجل قالها كاذباً، أو خوفاً من قتل أو أسر، لأننا لا ننقب عن قلوب الناس .

٦ - أنه لا بد أن يعتقد الإنسان أن لا معبود بحق إلا الله، فلا يكفي أن يعتقد أن الله معبود بحق، لأنه إذا شهد أن الله تعالى معبود بحق لم يمنع أن غيره يعبد بحق أيضاً . فلا يكون التوحيد إلا بنفي وإثبات : لا إله إلا الله، نفي

الألوهية عما سوى الله وإثباتها لله عزّ وجل .

٧- أن المقاتلة لا ترتفع إلا بشهادة أن محمداً رسول الله، وأما الدخول في الإسلام فيكون بشهادة أن لا إله إلا الله، لكن لو شهدت طائفة أن لا إله إلا الله وأبت أن تشهد أن محمداً رسول الله فإنها تقاتل .

وشهادة أن محمداً رسول الله تستلزم: تجريد المتابعة له، وأن لا يتبع من سواه، وتصديقه فيما أخبر واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع .

٨- وجوب إقامة الصلاة، لأنه إذا لم يقمها فإنه لا يمتنع قتاله، بل قد قال الفقهاء - رحمهم الله - يُقاتل أهل بلد تركوا الأذان والإقامة وإن صلوا، لأن الأذان والإقامة من شعائر الدين الظاهرة، فإذا قال قوم: نحن لا نؤذن ولا نقيم ولكن نصلي، وجب أن يقاتلوا .

واستدلوا بأن النبي ﷺ كان إذا غزا قوماً أمسك حتى يطلع الفجر، فإن سمع أذاناً كفّ عن قتالهم، وإلا قاتلهم^(١) .

كذلك قال الفقهاء: يقاتل أهل بلد تركوا صلاة العيد وإن لم تكن فرضاً على الأعيان كفريضة الصلوات الخمس .

قالوا: لأن صلاة العيد من شعائر الإسلام الظاهرة، فيقاتل أهل البلد إذا تركوا صلاتي العيدين .

٩- وجوب إيتاء الزكاة، لأنها جزء مما يمنع مقاتلة الناس .

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان، (٣٨٢)، (٩) .

ولا بد أن يكون إيتاء الزكاة إلى مستحقها، فلا يكفي أن يعطيها غنياً من أقاربه أو أصحابه لأن ذلك لا يجزىء، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤْهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠].

١٠ - إطلاق الفعل على القول، لقوله: «إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ» مع أن في جملة هذه الأشياء الشهادتين، وهما قول، ووجه ذلك: أن القول حركة اللسان، وحركة اللسان فعل، ويصح إطلاق الفعل على القول بأن يكون القول في جملة أفعال، كما في الحديث، إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من الأفعال بلا شك.

كما يطلق القول على الفعل، وهذا كثير كما في حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ حين تيمم قال بيديه هكذا وضرب بهما الأرض^(١)، وهذا فعل.

١١ - أن الكفار تباح دماؤهم وأموالهم، لقوله: «عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» فيقتلون، أو يؤسرون حسب ما تقتضيه الحال، وتغنم أموالهم. وهذا مما اختص به النبي ﷺ، فقد صح عنه أنه قال: «أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِّنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ مِّنْ قَبْلِي...»^(٢) والغنائم

(١) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ فيهما، (٣٣٨)، ومسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، (٣٦٨)، (١١٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، باب، (٣٣٥)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب، (٥٢١)، (٣).

هي أموال الكفار إذا أخذناها بالقتال . أما الأمم السابقة فلا تحل لهم الغنائم وقد ورد أنهم يجمعونها ثم تنزل نار من السماء فتحرقها^(١) .

١٢ - أنه قد يُستباح الدم والمال بحق الإسلام وإن لم يكن من هذه المذكورات التي في الحديث ، وقد نوقش أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة فأجاب : بأن الزكاة حق المال ، والنبى ﷺ قال : «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» وقال رضي الله عنه : «والله لو منعوني عناقاً - أو قال : عقلاً - كانوا يؤدونه إلى النبى ﷺ لقاتلتهم على ذلك»^(٢) .

وأسباب إباحة القتل في الإسلام ليس هذا موضع بسطها ، لكنها معلومة بالتبعية .

١٣ - أن حساب الخلق على الله عز وجل ، وأنه ليس على الرسول ﷺ إلا البلاغ ، وكذلك ليس على من ورث الرسول إلا البلاغ ، والحساب على الله عز وجل .

فلا تحزن أيها الداعي إلى الله إذا لم تقبل دعوتك ، فإذا أدبت ما يجب عليك فقد برئت الذمة والحساب على الله تعالى ، كما قال الله تعالى لنبى ﷺ : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۖ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۗ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۗ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۗ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ۗ ﴾ [الغاشية : ٢٢ - ٢٦] يعني لكن من تولى وكفر ﴿ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۗ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۗ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ۗ ﴾ [الغاشية : ٢٤ - ٢٦] .

(١) أخرجه الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة الأنفال ، (٣٠٨٥) .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، (١٣٣٨) ، وسلم ، كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وقيموا الصلاة ، (٢٠) ، (٣٢) .

فلا تحزن أيها الداعي إلى الله إذا رد قولك، أو إذا لم يقبل لأول مرة، لأنك أديت ما يجب عليك.

ولكن اعلم أنك إذا قلت حقاً تريد به وجه الله فلا بد أن يؤثر، حتى لو رد أمامك فلا بد أن يؤثر، وفي قصة موسى عليه السلام عبرة للدعاة إلى الله، وذلك أنه جُمع له السحرة من كل وجه في مصر، واجتمعوا، وألقوا حبالهم وعصيهم حتى كانت الأرض تمشي ثعابين، حتى إن موسى عليه السلام خاف ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [طه: ٦٧] فلما اجتمعوا كلهم قال لهم: ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَيَّ اللَّهُ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى ﴾ [طه: ٦١] كلمات يسيرة، قال الله عز وجل: ﴿ فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ [طه: ٦٢] يعني أنهم تنازعوا فوراً، والفاء في قوله: ﴿ فَنَنْزِعُوا ﴾ للسببية والترتيب والتعقيب.

فتأمل كيف أثرت هذه الكلمات من موسى عليه السلام بهؤلاء السحرة، فلا بد لكلمة الحق أن تؤثر، لكن قد تؤثر فوراً وقد تتأخر. والله الموفق.

* * *